دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

عزالدين مالك الطيب محمد

أستاذ الاقتصاد الكلي والإسلامي المشارك

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة أم درمان الإسلامية - جمهورية السودان

١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م

المستخلص: تناول موضوع دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي كل من:

أولاً: طبيعة تكنولوجيا المعلومات وهي:

١. تطور مفهوم تكنولوجيا المعلومات من عصر إلى آخر وذلك بهدف تسهيل التعامل مع المعلومات المختلفة وأصبحت الصورة المعاصرة لها تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، وهي الحاسبات الإلكترونية بقدراتها الهائلة على الاختزان وسرعتها الفائقة في التجهيز والاسترجاع مع تقنيات الاتصالات بعيدة المدى بقدرتها على تخطي الحواجز الجغرافية، بالإضافة إلى المصغرات بكل أشكالها من فليمية وضوئية وبقدرتها الهائلة على توفير الحيز اللازم لاختزان الوثائق.

٢. تنقسم تكنولوجيا المعلومات إلى تقنيات كل من إنتاج أوعية المعلومات وتجهيز المعلومات واختزانها وتقنية الاتصالات وتراسل البيانات على اختلاف الأشكال، بالإضافة إلى إنتاج المعطيات أو المعلومات.

٣. من أبرز أجهزة تكنولوجيا المعلومات: الحاسبات الإلكترونية أو التقنيات الرقمية وشبكات الإنترنت خاصة خدمة البريد الإلكتروني وخدمة بروتوكول نقل الملفات وخدمة تلنت وخدمة العميل والخادم.

ثانياً: علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي، توصل البحث إلى:

١. كثرة استعمال واستخدام المعلومات الإلكترونية في العصر الحديث، لأنها توفر للباحث شرعة الحصول على المعلومات مع الدقة المتناهية والسيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات المبذولة للحصول على المعلومات، مما يسهل إنجاز البحوث بأفضل طريقة.

٢. تنوع مصادر المعلومات الإلكترونية من أقراص صلبة متخصصة وغيرها ومصادر شاملة وأخرى متخصصة شاملة وثالثة متخصصة دقيقة ورابعة قواعد بيانات داخلية وخارجية وخامسة تجارية وغير تجارية ودوريات وغيرها.

٣. تعدد مشاكل التعامل مع المصادر الإلكترونية في دول العالم الإسلامي ومنها ما هو على مستوى الفهرسة، والتصنيف والتكشيف والتزويد وكذلك السيطرة على المعلومات وغيرها.

ثالثاً: سعى البحث إلى تقديم تصور لإمكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في بحوث الاقتصاد الإسلامي، ويتكون التصور من تكوين فريق العمل البحثي من كافة المهتمين بالاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي في دول العالم الإسلامي. ويسعى الفريق إلى تحقيق هدف تطوير الاقتصاد الإسلامي من خلال:

١. الاستفادة من أفكار وآراء جميع المهتمين بالاقتصاد الإسلامي في تطوير الاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي ومن ناحية أخرى تقليل التكاليف والجهد والوقت المطلوب لجمع الجميع إلى مكان جغرافي واحد، بالإضافة إلى الاستفادة من كافة ساعات اليوم في تبادل وتسجيل الأفكار والمقترحات في مجال الاقتصاد الإسلامي في موقع أو مواقع مخصصة لذلك في شبكات الإنترنت.

٢. يستفيد فريق العمل من قنوات الاتصال الإلكتروني في مجالات: تبادل الآراء العلمية وإرسال الوثائق وإمكانية القيام بإعداد وكتابة بحوث مشتركة والتحضير لعقد ندوة علمية أو مؤتمر والنشر الإلكتروني.

٣. تنصب مجالات الفريق في: محاولة صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية، وتطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي وتفعيل دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي.

المقدمة:

نعيش في عصر المعلومات، والذي شكل مجتمع المعلومات، مما جعل العالم يعتمد على العلماء في شرح وتفسير مشاكل المجتمع ووضع الحلول لها، وفي هذا العصر امتزجت النظرية بالتطبيق وتداخلت المعارف، ومنها برز الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات.

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم الاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات في بحوث الاقتصاد الإسلامي بالصورة المطلوبة، والاستفادة المثلى منها تساهم في معالجة أهم قضايا الاقتصاد الإسلامي المعاصرة باشتراك أكبر قدر من الباحثين بأقل تكلفة ممكنة.

ثانياً: أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع والتي أبرزها:

١. أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم أدوات البحث العلمي في الحاضر.
٢. بروز الاقتصاد الرقمي وانتشاره في العالم الإسلامي، وأساس هذا الاقتصاد الجديد وجوهره هو تكنولوجيا المعلومات.
٣. الاستفادة من جهود العلماء دون تواجدهم في مكان جغرافي معين.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.
٢. تطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي.
٣. تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الكلية من أجل مواجهة آثار العولمة الاقتصادية في العالم الإسلامي.
٤. تفعيل العمل الجماعي لتكوين فرق بحث متعددة التخصصات في بعض مباحث الاقتصاد الإسلامي.

رابعاً: تساؤلات البحث

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هي طبيعة تكنولوجيا المعلومات ؟ وما هي علاقتها بالبحث العلمي ؟
٢. ما هي صورة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي ؟

٣. كيفية صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية ؟ وتطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي؟ وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الإسلامية باستخدام تكنولوجيا المعلومات ؟

خامساً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة في هذا البحث على:

١. المنهج الوصفي: في تجميع وعرض المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.

٢. المنهج الاستقرائي: في ملاحظة ومتابعة الظاهرة المدروسة.

٣. المنهج الاستنباطي: في توضيح مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في بحوث الاقتصاد الإسلامي.

سادساً: هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف وتساؤلات الدراسة، قسمت الدراسة بعد المقدمة إلى قسمين:

القسم الأول: دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي وفيه:

الفرع الأول: طبيعة المعلومات

الفرع الثاني: طبيعة تكنولوجيا المعلومات

الفرع الثالث: علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي

القسم الثاني: مردود تكنولوجيا المعلومات على بحوث الاقتصاد الإسلامي:

الفرع الأول: تكوين فريق العمل البحثي

الفرع الثاني: صياغة النظرية الاقتصادية الكلية

الفرع الثالث: تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في ظل العولمة

القسم الأول: دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً في البحث العلمي يمكن معرفة ذلك الدور من خلال فهم النقاط الآتية:

الفرع الأول: طبيعة المعلومات

فهم طبيعة المعلومات مهم كمدخل لتفهم طبيعة تكنولوجيا المعلومات، ويتناول الفرع كل من مفهوم المعلومات وأنواع المعلومات وخصائصها، وأهمية المعلومات على النحو التالي:

أولاً: مفهوم المعلومات

تعرف المعلومات بأنها مجموعة من الحقائق والبيانات التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون منها تنمية أو زيادة معرفة الإنسان، فهي أي المعلومات قد تكون عن الأماكن أو عن الأشياء أو عن الناس وبالتالي فالمعلومات هي معرفة مكتسبة من خلال البحث أو القراءة، أو الاتصال أو ما يشابه ذلك من وسائل اكتساب المعلومات والحصول عليها[١].

من التعريف السابق يمكن التوصل إلى الآتي:

١. يوجد فرق ما بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير المنظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد والتي قد لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح والتي إذا ما فرزت وصنفت وبوبت ونظمت فإن هذه البيانات تحول إلى معلومات[٢].

أما المعلومات فهي ما نحصل عليه نتيجة لمعالجة البيانات بطريقة تزيد من مستوى المعرفة لمن يحصل عليها وهي ذات قيمة وفائدة في صناعة القرارات[٣].

٢. ينصرف معنى المعرفة إلى مجموعة من المعلومات الموجهة والمختبرة والتي تخدم موضوع معين تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين[٤].

٣. وبالتالي فالمعلومات هي معرفة خاصة ووحدة متكاملة من البيانات والحقائق المعرفية، وبمفهوم فلسفي أعم يمكن تعريف المعلومات على أنها محتويات العلاقة بين أشياء مادية متداخلة ومتفاعلة مع بعضها تبرز نفسها في حالة تغير من هذه الأشياء[٥].

والجدول التالي يوضح الفروق الأساسية بين كل من المعلومات والبيانات

جدول رقم (١)

الفروق الأساسية بين البيانات والمعلومات

مجال الفرق	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منتظمة في هيكل تنظيمي	منتظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محددة القيمة	محددة القيمة بتحديد عوامل النفقة والتأثير على قيمة المعلومات
الاستعمال	الصعيد غير الرسمي	الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	عديدة المصدر	محددة المصدر
الدقة	منخفضة	عالية
موقعها في النظام	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبيرة جداً	صغير نسبياً بحجم البيانات

المصدر: غالب عوض النوايسة، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن ٢٠٠٢م، ١٤٢٣هـ، ص ١٤١.

ثانياً: أنواع المعلومات وخصائصها

تنقسم المعلومات إلى أقسام عديدة حسب الغرض من الاستخدام ومن أبرزها:

١. المعلومات التطويرية أو الإنمائية: مثل قراءة كتاب أو مقال والحصول على مفاهيم وحقائق جديدة الغرض منها تحسين المستوى العلمي والثقافي للإنسان وتوسيع مداركه.

٢. المعلومات الإنجازية: مثل استخدام المستخلصات والمراجع والوثائق الأخرى في إكمال عمل مطلوب إنجازه.

٣. المعلومات التعليمية: مثل قراءة المفردات الدراسية والمواد التعليمية.

٤. المعلومات الفكرية: وهي الأفكار والنظريات والفرضيات حول العلاقات التي من الممكن أن توجد بين عناصر المشكلة.

٥. المعلومات البحثية: وهذه تشمل التجارب وإجراءها ونتائجها ونتائج الأبحاث[٦].

وتحتوي المعلومات على خصائص من أهمها:

١. خصائص عامة: وتتمثل في أنها ذات طابع فكري مادي وهو ظهورها في خدمات إنتاجية عن طريق النشر الورقي أو الالكتروني وذات طابع استخدامي من خلال الاستفادة من الطابع المادي[٧].

٢. صفة الإنسانية: أي أنه لا توجد معلومات إلا من خلال الملاحظة الإنسانية.
٣. صفة التوسع: أي كلما استخدمناها أكثر أصبحت أكثر ربحاً.
٤. صفة الضغط: فالكميات المتزايدة من المعلومات يمكن التحكم فيها عن طريق المركزية والتكامل، وعن طريق ضغطها حتى تكون مفيدة في أوساط مختلفة.
٥. صفة الاستبدال: أي أنها يمكن أن تحل محل مصادر أخرى كالنقود والقوى البشرية والمواد الخام[٨].

ثالثاً: أهمية المعلومات

تلعب المعلومات دوراً هام وحيوي يظهر ذلك في:

١. إثراء البحث العلمي وتطوير العلوم والتكنولوجيا.
٢. تساهم في بناء استراتيجيات المعلومات على المستوى الوطني.
٣. لها أهمية كبرى في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية وغيرها.
٤. تعتبر العنصر الأساسي في صنع واتخاذ القرار المناسب وحل المشكلة.
٥. للمعلومات دور كبير في المجتمع ما بعد الصناعي، ففي المجتمع ما قبل الصناعي والمجتمع الزراعي ــ كان الاعتماد على الموارد الأولية والطاقة الطبيعية مثل الريح والماء والحيوانات والجهد البشري، أما في المجتمع الصناعي أصبح الاعتماد على الطاقة المتولدة مثل الكهرباء والغاز والفحم والطاقة النووية.
٦. تساعد المعلومات في نقل خبراتنا للآخرين وعلى حل المشكلات التي تواجهنا، وعلى الاستفادة من المعرفة المتاحة[٩].
٧. لها دور كبير في التوقيت المناسب من خلال دورة المعالجة والإدخال والتقارير.

كما أن توافر المعلومات المناسبة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق المكاسب التالية:

١. تنمية قدرات المجتمع على الإفادة من المعلومات المتاحة.
٢. ترشيد وتنسيق جهود المجتمع في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات.
٣. ضمان قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.
٤. الارتفاع بمستوى كفاءة وفعالية الأنشطة الفنية في الإنتاج والخدمات.
٥. ضمان مقومات القرارات السليمة في جميع القطاعات[١٠].

وتترتب على ذلك النمو المستمر لاقتصاديات المعلومات وزيادة الإنتاجية لأنشطة المعلومات وذلك راجع لتكنولوجيا المعلومات، والتي هي مثار اهتمام النقطة القادمة.

الفرع الثاني: طبيعة تكنولوجيا المعلومات

بعد تناول طبيعة المعلومات يمكن الانتقال إلى معرفة طبيعة تكنولوجيا المعلومات من خلال المفهوم والأقسام والأجهزة على النحو التالي:

أولاً: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعتبر التكنولوجيا قديمة ومعاصرة، وأساس المستقبل لأنها عبارة عن مزيج من المعرفة والآلة، وفيها يتم تحويل الفكرة إلى آلة تساعد الإنسان في الحياة، ثم تتطور حاجات الإنسان مما يتطلب تطوير الآلة وتطوير الاستخدام.

مما سبق يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات من خلال:

التعريف الأول: أنها كافة أنواع الأجهزة والبرامج المستخدمة في تجهيز وخزن واسترجاع المعلومات(١١).

التعريف الثاني: هي كل ما استخدمه الإنسان في معالجة المعلومات من أدوات وأجهزة ومعدات. وتشمل المعالجة والتسجيل والاستنتاج والبث والتنظيم والاسترجاع(١٢).

التعريف الثالث: هي تطبيقات المعرفة العلمية والتقنية في معالجة المعلومات من حيث الإنتاج والصياغة والاسترجاع بالطرق الآلية(١٣).

ومن التعريفات السابقة تخرج بالملاحظات الآتية:

١. تطور مفهوم تكنولوجيا المعلومات من عصر إلى آخر وذلك بهدف تسهيل التعامل مع المعلومات المختلفة.

٢. الصورة المعاصرة لتقنية المعلومات تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، وهي الحاسبات الالكترونية بقدراتها الهائلة على الاختزان وسرعتها الفائقة في التجهيز والاسترجاع. وتقنيات الاتصالات بعيدة المدى بقدرتها على تخطي الحواجز الجغرافية. والمصغرات بكل أشكالها من فليمية وضوئية، وبقدرتها الهائلة على توفير الحيز اللازم لاختراق الوثائق(١٤).

٣. تنقسم تكنولوجيا المعلومات إلى أقسام وهي مثار اهتمام النقطة التالية.

ثانياً: أقسام تكنولوجيا المعلومات

يمكن تصنيف تكنولوجيا المعلومات في الأقسام الآتية:

١. تقنيات إنتاج أوعية المعلومات على اختلاف أشكالها.

٢. تقنيات تجهيز المعلومات واختزانها في أشكالها.

٣. تقنيات الاتصالات وتراسل البيانات.

٤. تقنيات إنتاج المعطيات أو المعلومات نفسها، وهي تقنيات المختبرات التي تدعم في الأساس حواس الإنسان وقدرته على ملاحظة الظواهر الفلكية والجيولوجية والفيزيائية والكيميائية والحيوية[١٥].

كل الأقسام السابقة تعتمد في أداء عملها على مجموعة من الأجهزة وهي:

ثالثاً: أجهزة تكنولوجيا المعلومات

من أبرز أجهزة تكنولوجيا المعلومات الآتي:

١. الحاسبات الالكترونية أو ما يعرف بالتقنيات الرقمية، وهي الأساس في تقنيات المعلومات المعاصرة، فهي تستخدم لأغراض إنتاج أوعية المعلومات في المجالات الآتية[١٦]:

- إعداد النصوص للطباعة.
- النشر الالكتروني.
- إنتاج الاسطوانات المكنزة CD – ROM.
- إنتاج الاسطوانات البصرية.
- أغراض التجهيز والاختزان والاسترجاع.
- دعم مقومات الاتصالات الالكترونية بعيدة المدى.

شبكة الإنترنت العالمية: يساهم انتشار الحاسوب وتعدد استخداماته في الحياة إلى التعامل الواسع مع شبكات الإنترنت، وهي مجموعة من الشبكات المعلوماتية والتي تعتبر من أهم وأكبر شبكات المعلومات في العالم. فهي مجموعة شبكات متصلة بعضها بعضاً وتبادل المعلومات في العالم، بكل حرية بين شبكات المؤسسات الكبرى وحتى اصغر الشبكات الخاصة والشخصية.

أو أنها شبكة معلومات تتكون من عدد هائل الحواسيب مختلفة الأنواع والأحجام والمنتشرة في العالم، بدءاً من الحواسيب الشخصية وانتهاءاً بالحواسيب العملاقة، ويتم الربط بينها من خلال بروتوكول التحكم بالإرسال وبروتوكول الإنترنت مما ينتج عنه قاعدة بيانات ضخمة لخدمة المستخدم[١٧].

وتتبع لشبكة الإنترنت الخدمات الآتية:

- خدمة البريد الالكتروني: وهي الخدمة التي تشرف على إرسال واستقبال الرسائل من حاسب إلى آخر داخل شبكة الإنترنت، وبعد التأكد من وصول البريد إلى العنوان السليم، وتعد هذه الخدمة من أول الخدمات التي تم تطويرها على شبكة الإنترنت، كما تعد من أهم الخدمات المرتبطة بالاتصال الشخصي، وأبرز العمليات على العمليات حيث يشترك عشرات الملايين من الأشخاص في هذه الخدمة ويتبادلون البريد مع بعضهم إذا كان لأي شخص عنوان بريدي معين على الشبكة[١٨].

- خدمة بروتوكول نقل الملفات: وهذه الخدمة تسمح بنقل الملفات من حاسب إلى آخر بحيث تكون في حاسوب بعيد إلى الحاسب الشخصي للمستخدم[١٩].

- خدمة تلنت وهي خدمة تسمح بالدخول إلى حاسوب موصول بالشبكة من خلال حاسب وكلمة مرور، ذلك من أجل التعامل مع البيانات والمعلومات المختزنة فيه والاستفادة منها،ومن أبرز مقدم هذه الخدمة كل من الهيئات التجارية والجامعات والمكتبات ومراكز البحث العلمي.

- خدمة العميل والخادم ويقوم من خلال هذه الخدمة برنامج العميل بالاتصال ببرامج الخادم لتنفيذ طلب معين.

الفرع الثالث: علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي

وتظهر علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي في دواعي استخدام المعلومات الالكترونية، مما تترتب عليه اللجوء إلى استعمال مصادر البحث الالكتروني، والتي لا تخلو من معوقات تفيد الاستفادة المثلى منها عملية البحث، ويظهر ذلك في الآتي:

أولاً: دواعي استخدام المعلومات الالكترونية

أصبح استعمال واستخدام المعلومات الالكترونية في العصر الحاضر، ضرورة ذات حيوية للأسباب الآتية:

١. مشاكل النشر التقليدي الورقي والمتمثلة في زيادة تكاليف إنتاج وصناعة الورق، قلة المواد الأولية في صناعة الورق وآثارها السلبية على البيئة والمشاكل التخزينية والمكانية للورق، والقابلية للتلف والتمزق.

٢. متطلبات الباحث المعاصر في سرعة الحصول على المعلومات، بغرض إنجاز أعماله البحثية، التي لم تعد تحتمل التأخير.

٣. تقلل مصادر المعلومات المحسوبة من الجهود المبذولة من قبل الباحثين ومن قبل الأشخاص الذين يهيئون لهم المعلومات المطلوبة حيث أن الوصول إلى المصادر التقليدية، والمعلومات الموجودة في المصادر التقليدية، يحتاج إلى الكثير من الجهود والإجراءات بعكس المصادر المحوسبة التي تختصر كثيراً من مثل تلك الجهود والمعاناة.

٤. تساعد الحواسيب والأجهزة والمعدات الملحقة بها، على السيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات وتخزينها ومعالجتها بشكل يسهل استرجاعها.

٥. الدقة المتناهية في الحصول على المعلومات المحسوبة، حيث أن الحواسيب لا تعاني من الإرهاق والتعب عند استخدامها لفترات طويلة ومتكررة، مقارنة بالإرهاق الذي يعانيه الإنسان الذي يفتش ويبحث عن المعلومات[٢٠].

ثانياً: مصادر المعلومات الالكترونية

تنقسم مصادر المعلومات الالكترونية إلى عدة أنواع حسب الوسط أو التغطية أو لإتاحة وجهات التجهيز، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

١. مصادر المعلومات حسب الوسط المستخدم نأخذ الأقراص الآتية:

- الأقراص الصلبة HARD DISK
- الأقراص المرنة FLOPPY DISK
- أقراص إقرأ ما في الذاكرة المكتنزة CD. ROM
- الأقراص والوسائط متعددة الأغراض.
- الأقراص الليزرية المكتنزة الأخرى (DVD).

٢. مصادر المعلومات حسب التغطية الموضوعية، وتشمل على ثلاثة أنواع من المصادر الالكترونية وهي:

النوع الأول: مصادر شاملة لمختلف أنواع الموضوعات، وتعالج مثل هذه المصادر الموضوعات بشكل غير متخصص، أي بشكل مفهوم لكل شرائح المجتمع.

النوع الثاني: مصادر متخصصة شاملة، أي أنها تخص موضوعاً متخصصاً من دون الخوض في تفاصيل التخصصات الدقيقة له كالمصادر الطبية أو المصادر الاقتصادية.

النوع الثالث: مصادر متخصصة دقيقة، والتي تعالج موضوعاً متخصصاً محدداً بعمق، كمصادر مرض المناعة المكتسبة الإيدز.

٣. مصادر المعلومات حسب نقاط الإتاحة وطرق الوصول إلى المعلومات وتنقسم إلى الأنواع الآتية:

النوع الأول: قواعد البيانات الداخلية أو المحلية وهي المعلومات المتوفرة في حاسوب المركز أو المؤسسة الواحدة التي تمكن من حوسبة إجراءاتها ومحتوياتها من مصادر المعلومات.

النوع الثاني: الشبكات المحلية والقطاعية المتخصصة والوطنية أي مصادر المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الشبكات التعاونية على مستوى منطقة جغرافية محددة (وزارة، مدينة، الخ) أو الشبكات التي تخدم قطاع موضوعي محدد (شبكة طبية، زراعية ...الخ).

النوع الثالث: الشبكات الإقليمية والواسعة: وهي الشبكات على مستوى إقليمي أو دولي محدد، مثل شبكة المكتبات الطبيعة لشرق البحر الأبيض المتوسط.

٤. مصادر المعلومات حسب جهات التجهيز فهنالك نوعان من جهات تجهيز المعلومات المتاحة الكترونياً وهما:

النوع الأول: مصادر تجارية، كالمؤسسات والشركات التجارية الموزعة في مختلف مناطق العالم والتي تسعى إلى تحقيق أرباحاً مادياً من أتاحتها المعلومات.

النوع الثاني: مصادر مؤسسة غير ربحية، كالجامعات ومؤسسات البحوث.

٥. مصادر المعلومات حسب نوع قواعد البيانات الالكترونية، وتحتوي[٢١]:

النوع الأول: القواعد البيليوغرافية والتي تشتمل على النصوص الوصفية المفتاحية الأساسية لمصادر المعلومات التي تحتوي على النصوص الكاملة المطلوبة، مثل: عنوان المصدر والمؤلف أو الجهة المسئولة عن محتواه والمواصفات، أو رؤوس الموضوعات التي وردت في محتوياته، وتاريخ ومكان نشره، ومستخلص له، وأية بيانات أخرى تسهل على المستفيد تحديد مدى حاجته إليه، أي أنها تشتمل على بيانات الإحالة إلى مصادر المعلومات النصية.

النوع الثاني: قواعد النصوص الكاملة أي القواعد التي تحتوي على نصوص المصادر المخزونة الكترونياً كقواعد الصحف والمجلات والكتب.

النوع الثالث: القواعد المرجعية وهي القواعد التي يحتاجها المستفيد في الوصول إلى معلومة محددة تجيبه عن تساؤلاته، مثل قواعد القواميس والمعاجم، وقواعد الأدلة المهنية وأدلة الجامعات والمؤسسات وغيرها.

النوع الرابع: القواعد الإحصائية والتي تشتمل على مختلف الإحصاءات السكانية والاقتصادية والحياتية الأخرى.

النوع الخامس: قواعد الأقراص والنظم متعددة الوسائط وتشتمل على معلومات مصورة أو مسموعة أو فيديوية، مثل بعض من الموسوعات الحديثة.

الدوريات الالكترونية:

وهي عبارة عن مطبوعات تصدر بشكل دوري تحت عنوان معروف ومميز، وفي تواريخ وأعداد متشابهة مع استمرارية الصدور إلى ما لا نهاية عادة، وتشتمل على المجلات المتخصصة والعامة والصحف والحوليات والتقارير منتظمة الصدور، ومحاضر اجتماعات الجمعيات[٢٢].

وتوسع النشر الالكتروني للدوريات بمختلف أنواع الإتاحة، النشر المحوسب، فهنالك أكثر من خمسين دورية متوفرة نصوصها الكاملة على شكل أقراص مكنزة.

ثالثاً: مشاكل التعامل مع المصادر الالكترونية

هنالك عدد من التحديات والمشاكل التي تواجه الباحثين في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والتي تساعد في الوصول إلى مصادر المعلومات الالكترونية ومن أبرزها في دول العالم الإسلامي[٢٣]:

١. ازدياد المنافسة في هذا المجال حيث يتم يومياً بناء مواقع جديدة على الإنترنت.

٢. يؤدي التقارب في اختيار الأسماء والرموز الخاصة بعناوين المواقع على شبكة الإنترنت إلى حدوث مشاكل عند الاستخدام أو الدخول إلى مواقع أخرى وفشل المستخدم في الوصول إلى الموقع المنشود.

٣. ضعف البينة التحتية في المكتبات ومراكز البحوث والمعلومات الأخرى وخاصة في الدول العربية والنامية، وينطبق ذلك على الأجهزة والمعدات المناسبة البرامجيات الفعالة، شبكات وتقنيات الاتصال.

٤. ضعف البنية التكنولوجية، والمستلزمات البشرية التي تتعامل مع الشكل الالكتروني لمصادر المعلومات، وإتقان الوسائل الحديثة والمستحدثة في التعامل معها.

٥. الافتقار إلى المعايير والمقاييس الموحدة للتعامل مع المصادر الالكترونية.

٦. مشاكل التعامل مع الشكل الالكتروني لمصادر المعلومات، على مستوى الفهرسة والتصنيف، التكثيف ــ التزويد، وكذلك السيطرة عليها.

٧. عدم استقرار وانتظام ظهور الأشكال الالكترونية لمصادر المعلومات وخاصة الدوريات الالكترونية.

٨. مشاكل الاستئهادات المرجعية للمصادر الالكترونية، حيث يصعب تحديد عنوان المجلة أو الكتاب،أو هوية المؤلف، مع التنفيذ في الموقع التي توصل الباحثين إلى مثل هذه المصادر.

٩. حاجة العديد من الباحثين لتحويل الشكل الالكتروني للمعلومات إلى أشكال ورقية لغرض تناقلها، أو التعليق والتأشير عليها.

١٠. المعوقات والحواجز اللغوية، حيث أن معظم المصادر الالكترونية هي اللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية الأخرى، التي يصعب على الكثير من الباحثين العرب الاستفادة منها على الوجه المطلوب.

١١. مشاكل حقوق التأليف، وصعوبة أو إساءة التعامل مع نقل واقتباس المعلومات.

١٢. الجانب النفسي، مشكلة التقبل العلمي للشكل الالكتروني لحصار المعلومات، من قبل بعض العلماء والباحثين.

بالرغم من المشاكل والتحديات السابقة يظل دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي مهماً وحيوياً، والقسم الثاني من البحث يهتم بتوضيح كيفية الاستفادة منها في بحوث الاقتصاد الإسلامي.

القسم الثاني:

مردود تكنولوجيا لمعلومات على بحوث الاقتصاد الإسلامي:

يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في بحوث الاقتصاد الإسلامي خاصة وأن الإسلام دين العلم، ويحث على الاستفادة من ثمرات وتطبيقات العلم، ويتم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في مجال بحوث الاقتصاد الإسلامي من خلال:

الفرع الأول: تكوين فريق العمل البحثي.

الفرع الثاني صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية.

الفرع الثالث: تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي.

وسيتم تناول النقاط على الصورة التالية:

الفرع الأول: تكوين فريق العمل البحثي

يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في استخدام وسائل الاتصال الالكترونية في ربط فريق عمل للبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي ويكون هذا الفريق يخدم أهداف الاقتصاد الإسلامي من خلال:

أولاً: عناصر فريق العمل

يتكون فريق العمل لبحوث الاقتصاد الإسلامي من العناصر الآتية:

١. الباحثون في مؤسسات ومراكز البحث العلمي مثل: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر وأكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية، معهد بحوث العالم الإسلامي بالسودان، والجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي ببريطانيا ومكتب أبحاث الاقتصاد الإسلامي ببنجلاديش والجامعة الإسلامية بماليزيا وغيرها.

٢. أساتذة الاقتصاد الإسلامي بالجامعات الإسلامية وهي بحمد الله متوفرة بالمملكة العربية السعودية والسودان ومصر وغيرها.

٣. أصحاب الخبرات في مجال مؤسسات الاقتصاد الإسلامي مثل الزكاة والأوقاف والمصارف والتأمين وغيرها.

ثانياً: أهداف فريق العمل

يسعى فريق العمل إلى تحقيق هدف تطوير الاقتصاد الإسلامي من استخدام تكنولوجيا المعلومات لأنها توفر لفريق العمل الآتي:

١. الاستفادة من أفكار وآراء جميع المهتمين بالاقتصاد الإسلامي في تطوير الاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي.

٢. تقليل التكاليف والجهد والوقت المطلوب لجمع الجميع إلى مكان جغرافي واحد.

٣. الاستفادة من كافة ساعات اليوم في تبادل وتسجيل الأفكار والمقترحات في مجال الاقتصاد الإسلامي في موقع مخصص لذلك في شبكات الإنترنت.

ويستفيد من قنوات الاتصال الالكتروني في شبكة الإنترنت من خلال:

أ. البريد الالكتروني من خلال التواصل بين الموقع المخصص وبريد كل فرد من عناصر الفريق بالإضافة إلى إمكانية تبادل أفراد فريق العمل الرسائل الالكترونية فيما بينهم.

ويستطيع الباحثون والمشاركون في خدمة البريد الالكتروني التراسل في مجالات[٢٤]:

١. الاتصال بالزملاء الباحثين والعلماء وتبادل الآراء العلمية البحثية معهم بشكل سريع، يمكن أن يكون متزامن، وبلغات متعددة ومنها لغتنا العربية.

٢. إرسال الوثائق المطلوب إلحاقها بالرسائل، أو استلام الوثائق المطلوب استلامها ويتم ذلك عن طريق تأمين مثل تلك الوثائق الكترونياً وإرسالها كملحق.

٣. إمكانية القيام بإعداد وكتابة بحوث مشتركة بين باحثين أو أكثر تفصل بينهما مسافات جغرافية متباعدة.

٤. التحضير لعقد ندوة علمية أو مؤتمر علمي، وتبادل الأوراق والبحوث أو إحالتها إلى خبراء كل ذلك يجري عبر مسافات جغرافية متباعدة، ومن خلال حواسيب المستخدمين المرتبطين بإنترنت.

ب. النشر الالكتروني .

ج. المجموعات الإخبارية.

يمكن أن تضم حوالي عشرة آلاف فرد لمناقشة قضايا الاقتصاد الإسلامي، ومواكبة مستجدات الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: مجالات عمل فريق البحث

من أجل تحقيق هدف تطوير الاقتصاد الإسلامي، يمكن أن ينصب عمل الفريق في المجالات الآتية:

١. صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية.
٢. تطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي.
٣. تفعيل دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي.

والنقطة التالية تتناول أحدي مجالات عمل الفريق.

الفرع الثاني: صياغة النظرية الاقتصادية الكلية

شهد العصر الحالي تطورات ظاهرة وإيجابية في مسيرة الاقتصاد الإسلامي خاصة في مجال المؤسسات الاقتصادية الإسلامية خاصة المصارف والزكاة والأوقاف، ولكن لم يتم حتى الآن صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية بصورة تعكس روح الإسلام وتصوره للحياة الاقتصادية ودارت الكتابات في الاقتصاد الكلي الإسلامي في دائرة النظرية الاقتصادية الوضعية والاهتمام الزائد بالاقتصاد المقارن، مما سد المجال أمام التوصل إلى نظرية اقتصادية كلية إسلامية وهنالك عوامل عديدة ساهمت في عدم صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية تظهر في النقاط الآتية:

أولاً: عوامل غياب صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية:

١. الدور المستمر للعولمة، ومفهوم العولمة قديم وحديث، ويعني فرض نمط الحياة الأمريكية طوعاً أو قهراً على جميع دول العالم، واستخدمت الرأسمالية جميع المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كأدوات ترغيب وترهيب لقبول العالم لنموذجها، وبالتالي اتسعت دائرة النموذج الاقتصادي الرأسمالي في دول العالم الإسلامي.
٢. أخذ قضية الاقتصاد الإسلامي موضة أكاديمية صار فيها كل باحث يكتب دون وجود تصور واضح لإضافات معرفية جديدة.
٣. التركيز على الاقتصاد المقارن ما بين الإسلام والرأسمالية صرف العقول عن وضع النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية منفصلة تعكس تفسير الإسلام للنشاط الاقتصادي.
٤. أزمات التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، حيث نجد سيادة الاقتصاد الوضعي في معظم الجامعات.
٥. غياب التنسيق والتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات الاقتصاد الإسلامي.
٦. عدم الاهتمام بالبحث العلمي الحقيقي في دول العالم الإسلامي.

ثانياً: ضرورة الاهتمام بالنظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

تنبع ضرورة الاهتمام بالنظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية دون النظرية الجزئية في الاقتصاد الإسلامي إلى الأسباب التالية:

١. بداية تطبيق الاقتصاد الإسلامي في دولة المدينة الأولى واعتمد على منهج الاقتصاد الكلي الإسلامي من خلال ربط الاقتصاد الكلي بقضية العدالة والمشاركة في ثروات وموارد المجتمع في قيد تطوعي يتمثل في الإيثار والصدقات، وآخر إجباري يظهر في الزكاة.

٢. يعتمد الاقتصاد الإسلامي على كتب التراث الاقتصادي الإسلامي، وهو أول كتابات متخصص في الاقتصاد، وقد ركزت على الاقتصاد الكلي من خلال المراحل المختلفة، ومن أبرزها: كتاب الخراج والأموال والمفلوكون ومقدمة بن خلدون وغيرها.

٣. دائرة الحرام فرضت من أجل مصالح الجماعة، فالخمر والميسر والاحتكار والربا والغش يحقق فوائد للفرد ولكنها تضر المجتمع، وكذلك دائرة الحلال من خلال الزام رب الأسرة بالإنفاق على أسرته والإنفاق في سبيل الله قد يضر بالفرد ولكنها تفيد الأسرة والمجتمع وبالتالي نجد أن دائرة الحلال والحرام من أجل مصلحة الفرد والمجتمع.

٤. من أبرز شروط التوبة الصادقة إرجاع الحقوق إلى أصحابها كما أن مقاصد الشريعة الإسلامية تسعى إلى حفظ المجتمع من خلال الاهتمام المتكامل بجميع نواحي الحياة من كليات الدين والنفس والعقل والمال والنسل.

٥. أول صور الوقف في الإسلام كانت من أجل الجماعة.

٦. إلغاء سعر الفائدة وإحلال صيغ الاستثمار الإسلامي يؤكد كلية الاقتصاد الإسلامي، لأن سعر الفائدة يعود بالنفع إلى رأس المال دون العمل، أما صيغ الاستثمار الإسلامي فهي تمزج ما بين رأس المال والطبيعة والتنظيم والعمل، كما أنها تتيح الفرصة لكافة أفراد المجتمع في المشاركة في النشاط الاقتصادي.

لأن الصيغ تتنوع ما بين توزيع النشاط ما بين رأس المال والإدارة والعمل، وفي رأس المال تتيح الصيغ تقديم فرد واحد رأس المال أو مشاركة أكثر من فرد في تقديم رأس المال وكذلك الإدارة والعمل.

٧. فرضية الزكاة تسعى إلى توسيع مشاركة الأفراد في موارد المجتمع من خلال شروط الزكاة، والمتمثل في تحديد حد النصاب، وبلوغ الحول، ويؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى ثلاث أنواع:

النوع الأول: فئات فوق حد النصاب، وهي الحد الأدنى الفني فتدفع زكاة للنوع الثاني.
النوع الثاني: فئات تحت حد النصاب فتأخذ زكاة، حتى يستطيع توفير الحاجات الضرورية لها.
النوع الثالث: فئات في حد النصاب، لا تعطي زكاة ولا تأخذها.

ثالثاً: قواعد صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

سعى المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية إلى توفير كتاب دراسي في التغطية الاقتصادية الكلية الإسلامية. ولم تكتمل المحاولة، لأن الأمر يحتاج إلى جهود فريق العمل المتكامل(٢٥).

ووضعت المحاولة شروط لوضع النظرية الاقتصادية يمكن تلخيصها في:

١. تطوير نظريات متميزة تعكس الآراء العالمية الإسلامية، وتعكس اهتمامات الناس.
٢. تركز على مقاصد الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها.
٣. تقدم حلول للمشاكل التي تواجه العالم المعاصر.
٤. تأخذ النظرية الاقتصادية الكلية من الفقه الإسلامي والتاريخ الإسلامي أساس ومحور للتحليل، خاصة التطبيق الأولي للاقتصاد الإسلامي.
٥. تقدم نموذجاً بديلاً للاقتصاد الحالي ويحتوي على تحليل القضايا المعاصرة.

يقدم البحث قواعد لصياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية تعكس الشروط السابقة وهي:

القاعدة الأولى: الاستفادة من النسق المصرفي الإسلامي

يتم الاستفادة من علوم الوحي وهي القرآن الكريم والحديث الشريف والفقه الاقتصادي، وكتب التراث الاقتصادي الإسلامي من خلال(٢٦):

١. ربط الظاهرة الاقتصادية الكلية بالقواعد الشرعية والاجتماع والسياسة والتاريخ لمنهج الاقتصاد الكلي الإسلامي.
٢. ضرورة فهم حدود العلاقة بين الفكر والواقع الذي برز فيه فهماً يؤدي إلى عمل منهجي مستقيم مع هذا الفكر، بحيث لا يؤدي إلى طمره في واقعه التاريخي، ومن ثم يلغي إمكانية الاستفادة منه وإبراز ما يتجاوز الزمان والمكان في أفكاره وفي الوقت نفسه لا يضفي عليه صفة العموم والإطلاق والصلاحية الكاملة، وإنما يفصل بين ما يتعلق بمعطيات الزمان والمكان، وخصوصية الإنسان، وبين ما يتعلق بالنسق المعرفي الإسلامي(٢٧).

٣. ضرورة التفرقة بين الفقه الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي الكلي، ويحتم ذلك ما يلي: يتعامل منهج الفقيه مع النص بصورة تفوق تعامله مع الواقع، فهو منهج لتحليل النص وتفسيره في ظل إدارة الواقع وتحقيق مناطه وتحديده وتخريجه ما يمكن إنزال الحكم المناسب عليه[٢٨].

أما منهج الاقتصاد الكلي فيعتمد على فهم الواقع الذي يحيط بالظاهرة الاقتصادية الكلية وتفسيره استناداً على فهم النص.

القاعدة الثانية: الوصول إلى تعريف النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

يمكن تعريف النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية بأنها العلم الذي يتناول الظاهرة الاقتصادية الكلية بالتحليل بهدف معرفة أثر تطبيق مقاصد الشريعة الإسلامية عليها باستخدام أدوات اقتصادية معينة، ومن ثم تعديل الظاهرة الاقتصادية الكلية بما يتناسب مع النموذج الاقتصادي الكلي الإسلامي.

وأدوات الاقتصاد الكلي الإسلامي هي: الملكية والصدقات وصيغ الاستثمار الإسلامي والأوقاف والحسبة.

القاعدة الثالثة: تحديد هدف وفروض النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية إلى توضيح أثر درجة الإيمان على النشاط الاقتصادي للمجتمع، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال القرض المفسر وهو درجة الإيمان على جملة الفروض الآتية:

١. الدنيا مزرعة الآخرة، والإيمان هو الماء اللازم لري تربة المزرعة .
٢. العبادات قاعدة المعاملات الإنتاجية، والإيمان هو أساس القاعدة.
٣. الفرد مصنع الجماعة، والإيمان هو مادة المصنع الخام.
٤. الزهد الإيجابي منتج العمارة، والإيمان هو المهارة الفنية.

القاعدة الرابعة: صياغة نماذج النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

وفيها يتم توضيح درجة الإيمان في المجتمع، الأمر الذي يوجد لنا نماذج الإيثار الاقتصادي والتعاون والعذاب الاقتصادي من خلال:

١. تحديد مؤشرات كل نموذج من النماذج.
٢. توضيح العوامل المؤثرة على كل نموذج.
٣. أسباب اختفاء أو ندرة أو انتشار كل نموذج.

الفرع الثالث: تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي:

يقع على عاتق فريق العمل البحثي مسئولية تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:

أولاً: تطوير مؤسسات الاقتصاد الإسلامي العلمية

تطوير مؤسسات الاقتصاد الإسلامي العلمية مهم من أجل تطوير الاقتصاد الإسلامي، ويقصد بها الجامعات والمعاهد العليا والمراكز والهيئات التي تهتم بتدريس الاقتصاد الإسلامي أو تهتم به من خلال الآتي:

١. توحيد مفردات الدراسة في أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الإسلامية، والتوصل إلى المزج الجديد بين العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية.

٢. إدخال التطورات النظرية والتطبيقية في مجال الاقتصاد الإسلامي داخل مفردات المواد الدراسية.

٣. توحيد مراجع الاقتصاد الإسلامي في مختلف المواد الدراسية.

٤. إيجاد صور للتعاون والتنسيق ما بين الجامعات الإسلامية من جهة وبين مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقية.

ثانياً: تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقية

تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقية من أهم هموم فريق العمل، لما لها من ارتباط بعملية التنمية الاقتصادية، ولها من دور فعال في ظل العولمة وانحسار دور الدولة الاقتصادي.

تمتاز مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقية هي كل من الزكاة والأوقاف والمصارف، بأنها تقوم بالأدوار الاقتصادية المطلوبة بكفاءة سواء كانت تدار بواسطة الحكومات أم القطاع الخاص أم معاً، مما يجعل لها أهمية قصوى في ظل العولمة، تقليص دور القطاع الحكومي في مجال الاقتصاد.

يسعى فرق العمل إلى إجراء دراسات وبحوث تساهم في تطوير مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقي من خلال:

١. توضيح دور الزكاة في النشاط الاقتصادي في حالات عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذلك تبيان تفعيل إدارات الزكاة المختلفة من مصارف وجباية وتخطيط

ورقابة، وتسع المجال لطرح رؤية علمية لوسائل التعاون بين مؤسسات الزكاة المنتشرة في العالم الإسلامي[٢٩].

ومن أبرز مجالات البحث المشترك هو توضيح دور مؤسسة الزكاة في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي على المستويات الآتية:

- التنمية الاجتماعية والثقافية.
- الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره.
- تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي.
- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع.
- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي.

أما دور الزكاة الاقتصادي فيظهر في العناصر الآتية:

- دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي.
- أهمية الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية.
- دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي في حالات التضخم والانكماش.
- دور الزكاة الاستثماري في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية وضمان مخاطرها.

بالإضافة إلى دور مؤسسة الزكاة في التأثير على الإدارة والعمالة وغيرها.

٢. عكس دور الأوقاف الاقتصادي والاجتماعي من خلال:

- إحياء مؤسسة الأوقاف في العالم الإسلامي وتحديد المستويات الترشيدية للقطاع الوقفي، وترقية دورها في الوقت الحاضر.
- مكانة الأوقاف ودورها في اقتصاديات العالم الإسلامي[٣٠].

٣. الاهتمام بتفعيل صيغ الاستثمار الإسلامية من خلال:

- تطوير الصيغ وتفعيل أوعية الصيغ من مصارف وشركات وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية والنقدية.
- تطوير معايير كفاءة الصيغ.
- تطوير صندوق ضمان الودائع المصرفية.

تفعيل دور الرقابة الشرعية.

ثالثاً: توضيح مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي من خلال:

- دور الحسبة في مراقبة الجودة والإتقان ومواصفات السلامة.
- مراقبة كفاءة القيام بالمهن وضوابط أداء الحرف.
- مراقبة تنظيم الأسواق.
- مراقبة المالية العامة.
- دور الحسبة في القضاء على الفساد الاقتصادي[٣١].

مما سبق يتضح أن مردود تكنولوجيا المعلومات على بحوث الاقتصاد الإسلامي أن يتم استخدام على الأوجه الأمثل لأنها يساهم في:

١. توحيد قنوات النشر والتواصل العلمي الجاد.
٢. تطوير وتوحيد مناهج وأقسام الاقتصاد الإسلامي.
٣. فتح مجالات التعاون بين دول العالم الإسلامي.
٤. تحديد مواضيع ومشكلات الاقتصاد الإسلامي المعاصر.

الخاتمة:

تناول موضوع دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وفيه:

أولاً: توصل البحث إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي من خلال:

١. دواعي استخدام المعلومات الالكترونية، لأنها توفر الوقت والجهد ودقة المعلومات.

٢. تعدد مصادر المعلومات الالكترونية ما بين الوسط المستخدم إلى التغطية الموضوعية، مروراً بنقاط الإتاحة وطرق الوصول إلى المعلومات وحسب جهات التجهيز وقواعد المعلومات.

٣. توسع النشر الالكتروني وتنوعت ما بين الدوريات والكتب والمجلات والأدلة والقواميس والمعاجم وغيرها.

ثانياً: تواجه الباحثون صعوبات في التعامل مع المصادر الالكترونية ومن أبرزها:

١. التقارب في اختيار الأسماء والرموز الخاصة بعناوين المواقع على شبكة الإنترنت يؤدي إلى حدوث مشاكل عند الاستخدام أو الدخول إلى مواقع أخرى وفشل المستخدم في الوصول إلى الموقع المنشود.

٢. الجانب النفسي وهو مشكلة التقبل العلمي للشكل الالكتروني لمصادر المعلومات من قبل بعض العلماء والباحثين.
٣. الافتقار إلى المعايير والمقاييس الموحدة للتعامل مع المصادر الالكترونية.

ثالثاً: الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات المثلى يتم من خلال فريق عمل للبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي من خلال:

١. تكوين عناصر الفريق من جميع التخصصات النظرية والتطبيقية في الاقتصاد الإسلامي.
٢. هدف الفريق هو تطوير الاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي معاً.
٣. مجالات عمل الفريق هي:
- صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية.
- تطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي.
- تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي.

هوامش البحث:

١. عامر إبراهيم قنديلجي، بنوك المعلومات الآلية وشبكاتها، مكوناتها، مستلزماتها، بغداد، دار واسط للطباعة والنشر، ١٩٨٥م، ص١.
٢. المرجع السابق، ص ٢.
٣. شريف كامل شاهين، مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات، مصر، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص ١٦.
٤. المرجع السابق، ص ١٧.
٥. عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.
٦. غالب عوض النوايسة، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٤٠.
٧. المرجع السابق، ص ١٤٢.
٨. أحمد بدر، التكامل المعرفي لعلم المعلومات والمكتبات، مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٢٦٤، ص ٢٦٥.
٩. المرجع السابق، ص ٢٦٥.
١٠. أويس عطوه الزنط، البناء التكنولوجي للبلدان النامية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١م، ص٣.
١١. شريف كامل شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

١٢. شوقي سالم، صناعة المعلومات، دراسة لمظاهر تكنولوجيا المعلومات المتطورة وآثارها على المنطقة العربية، الكويت، شركة المكتبات الكويتية، ١٩٩٠م، ص ٨.
١٣. حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة، غريب، ١٩٩٠م، ص ٥٩.
١٤. شريف كامل شاهين، مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م ص ١٥.
١٥. المرجع السابق، ص ١٥.
١٦. المرجع السابق، ص ١٦.
١٧. جودت أحمد سعادة ــ عادل فائز السرطاوي، استخدام الحاسوب والإنترنت في ميادين التربية والتعليم، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م،ص ٦٧.
١٨. شريف كامل شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
١٩. عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص ٣١٥ وما بعدها.
٢٠. المرجع السابق، ص ٣٢٥.
٢١. المرجع السابق، ص ٢٨١، ص ٢٨٢.
٢٢. المرجع السابق، ص ٢٨٣، ص ٢٨٤.
٢٣. ناصر جلال، حقوق الملكية الفكرية والاقتصاد الجديد، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٦م، ص ٧١ وعامر قنديلجي، البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.
٢٤. عامر قنديلجي، البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٥.
٢٥. المعهد الإسلامي للبحث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، ٢٠٠٦م.
٢٦. عز الدين مالك الطيب، قواعد صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية وأولويات البحث فيها، أفكار جديدة، العدد الثاني عشر، سبتمبر ٢٠٠٥م، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، ص ١٠٨، ص ١١٠.
٢٧. نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي، دراسة في إشكالية التقييم قبل الاستقرار والتأصيل، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة المنهجية الإسلامية، ١٩٩٤م، ص ١٨٠.
٢٨. المرجع السابق، ص ٨٠، ص ٨٣.
٢٩. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص ٧٤٦.
٣٠. المرجع السابق، ص ٧٤٧.
٣١. المرجع السابق، ص ٧٤٤.

The Role of Information Technology in Scientific Research of Islamic Economics

Ezzeddine Malik Tayeb Mohamed

Abstract. This paper deals with the role of information technology (IT) in scientific research of Islamic Economics. The paper is divided into two parts: the first one examines the nature of IT itself and the second discusses the relationship between IT and research. Various topics are dealt with in both sections; topics such as the development of the concept of IT from one time to the other, the division of IT, examples of some IT equipments, the heavy reliance and use of electronic data (ED) in today's world, the diversity of ED sources, the benefits that IT can bring for research in Islamic Economics, etc.